



كلمة المُحافظ المُناوب لدى البنك الإسلامي للتنمية عن الجمهورية اللبنانية الأمين العام لمجلس الوزراء - القاضي محمود مكّيّه

معالي رئيس مجلس المحافظين،

معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،

أصحاب المعالي الزملاء المحافظون والمحافظون المناوبون،

أعضاء الوفود الكرام،

أيها السيدات والسادة،

اسمحوا لي بدايةً أن أنقل تحيات الحكومة اللبنانية وتبريكاتها لهذا الإجتماع في رحاب مملكة الخير،
المملكة العربية السعودية،

واسمحوا لي أيضاً أن أتوجّه بالشكر لمعالي الدكتور محمد سليمان الجاسر ولسائر مديري وموظفي
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على ما بذلوه ويُبدلونه من جهود في سبيل الإرتقاء بخدمات مجموعة البنك
ليلمع اسمه عالياً في خدمات التمويل الإسلامي.

معالي الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء، إخواننا في العالم الإسلامي،

نلتقي اليوم والمشهد العالمي يشهد تحديات جمة وضغوطات على مستوى الإقتصاد الكلي سواء لناحية
الإنخفاض في معدلات النمو الإقتصادي، والإرتفاع الحادّ في نسب التضخم وما ينتج عن ذلك من انخفاض في
قيمة العملات وارتفاع في أسعار الفوائد وزيادة المديونيات فضلاً عن تقويض في حركة النشاط الإقتصادي
العالمي وتدفقات رأس المال.

فرض المشهد المذكور أنفاً تشدّداً في السياسات النقدية ومُطالبه الجهات المُقرضة بفوائد أعلى على
الديون لمواجهة المخاطر التي تُرافق عملية الدين خصوصاً في الدول التي تُعاني إقتصاداتها أصلاً من مشاكل في
المالية العامة وتدنيّ في تصنيفاتها الإئتمانية، فزادت بالتالي، كلفة الدين العام وارتفعت نسبة المتأخرات في
السداد وسادت حالة من عدم الإستقرار المالي.

أمّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واجهت الدول المستوردة للنفط والمواد الغذائية على وجه
التحديد ضغوطاً كبيرة في العام 2022 بعكس بعض الدول، المُصدّرة للنفط، والتي شهدت اقتصاداتها نمواً
ملحوظاً وحصدت عائدات كبيرة بنتيجة ارتفاع أسعار النفط.

من جهة أخرى، يُشير تقرير للبنك الدولي في نيسان 2023 بعنوان "حين تتبدّل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" إلى أنّ شخصاً واحداً من بين كلّ خمسة أشخاص تقريباً في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوف يُعاني على الأرجح من انعدام الأمن الغذائي في العام 2023 بسبب التضخم في أسعار المواد الغذائية الذي تخطى بكثير التضخم العامّ في أغلب إقتصادات المنطقة.

أمّا على الصعيد اللبناني، فلا يخفى على أحد الوضع الإقتصادي الصعب الذي يُعانيه الشعب اللبناني والإهيار الحادّ في العملة الوطنية التي فقدت حوالي 95% من قيمتها في ظلّ اقتصاد مُدولر يعتمد على الإستيراد. فبحسب الإحصاء المركزي، زاد مؤشر تضخم الأسعار بنسبة 1500% منذ ديسمبر 2019 وحتى نوفمبر 2022 كما زادت معدلات الفقر أيضاً ولامست حدود الـ 70%، فوقعنا في دوامة تضخمية وآفاق طويلة من انعدام الأمن الغذائي.

لم يعد الفقر في لبنان محصوراً بالطبقات التي تعيش على الحدّ الأدنى للأجور، أو تلك التي تتقاضى راتبها بالليرة اللبنانية، بل انحسرت الطبقة المتوسطة الدخل بشكل كبير، وطالت الأزمة الاقتصادية أُسس الحياة المعيشية.

يستفيد حالياً حوالي 80/ ألف أسرة لبنانية من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً وتسعى الدولة اللبنانية للوصول إلى حدود الـ 150/ ألف عائلة ولكن يبقى هذا الهدف صعب المنال في ظلّ غياب التمويل وإحجام الدول الصديقة والشقيقة عن تقديم يد العون.

معالي الرئيس،

أخواننا في الوطن الإسلامي،

أو تعلمون أنّه في لبنان، في مُقابل كلّ ست ولادات سورية هناك ولادة واحدة لبنانية وتخطّت الولادات السورية في لبنان عتبة الـ 200/ ألف سنوياً. فبحسب تقديرات الأمن العام اللبناني، يبلغ عدد النازحين السوريين حالياً حوالي مليونين وثمانين ألفاً من أصل حوالي خمسة ملايين نسمة تعيش على الأراضي اللبنانية مما يُرجح، أن يتخطى عدد النازحين السوريين عدد اللبنانيين المقيمين في السنتين المقبلتين ما يُشكّل خطراً كبيراً على التركيبة الديمغرافية للبنان عدا عن الضغط الكبير على البنية التحتية المُتهالكة أصلاً (طاقة، مياه، صرف صحي، وغيره)، المُنافسة الشديدة للبيدّ العاملة اللبنانية والإستنزاف الحادّ للموارد والخدمات الأساسية.

من ناحية أخرى، تخطّت إجماليّ التقديمات التي تحصل عليها الأسرة السورية دخل أعلى موظف وأعلى مسؤول في الجمهورية اللبنانية، وأصبح المواطن اللبناني غير قادر على تأمين أدنى مستلزمات الحياة في بلده مقارنة بالنازح الذي يعيش في حالة أفضل نسبياً بفضل التقديمات النقدية والعينية والصحيّة والتعليمية التي يحصل عليها النازح السوري من الدول والمنظمات الأجنبية.

إنّ هذا التفاوت الحادّ بات يتسبّب بمُشكلات كثيرة وبتداعيات أمنية تؤشّر إلى مخاطر داهمة، إذا لم يتمّ تداركها سريعاً. من هنا مُناشدتنا، عبركم، إلى جميع المعنيين من الدول الصديقة والشقيقة، الضغط لحلّ أزمة النازحين في أسرع وقت، عبر إعادتهم إلى بلدهم، ودعم الخطة التي وضعتها الحكومة اللبنانية في هذا الإطار. فلبنان لم يعد قادراً على تحمل أعباء إضافية وهو المثقل أصلاً بأعباء جسيمة وخطيرة.

أيّها الأخوة،

بالرغم من التفاوت الحادّ في المؤشرات المذكورة أعلاه وتأثيرها المباشر على الدول الأعضاء في البنك، إلا أنّ ذلك يستوجب متّاً اتخاذ تدابير عاجلة وفورية لمواجهة التحديات المقبلة وتعزيز قدرة شعوبنا الإسلامية على الصمود خصوصاً مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

بناءً عليه، فإنّ المطلوب اليوم هو التعاضد والتآزر وإقامة الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب وتوسيعها لتشمل بلدان من الشمال أيضاً.

كما أن المطلوب أيضاً هو الإستمرار في نهج تبادل المعارف والخبرات وتوسيعها لتشمل أيضاً القطاع الخاصّ، الجامعات، ومراكز الفكر وتخصيص لبنان بحصّة منها خصوصاً في مجال النقل والطاقة على غرار المبادرات التي اتخذت في العام 2022 مع بعض البلدان الأعضاء.

من ناحية أخرى، ونظراً لكون العديد من البلدان الأعضاء غير قادرة حالياً على زيادة مديونيتها واللجوء إلى الاقتراض مثل لبنان، أمسى من الضروري تطوير استراتيجية لحشد التمويل من المصادر غير التقليدية، أي من خارج موارد البنك الرأسمالية العادية، لتُستعمل على شكل منح للبلدان الأعضاء لسدّ حاجاتها التمويلية.

وأخيراً، نقترح حشد المزيد من الموارد لـ "صندوق التضامن الإسلامي" لمواجهة مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى تخصيص المزيد من الأموال لـ "أكاديمية البنك الإسلامي للتنمية الإلكترونية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب" و "برنامج التعاون والتكامل الإقليميين" لتمكينهما من القيام بالدور المنوط بهما بشكل عادل بين البلدان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المحافظ المناوب للبنك الإسلامي للتنمية

أمين عام مجلس الوزراء

القاضي محمود مكّيّه